البرهان وهو مستلزم للمطلوب حاصل للمحكوم ومع محققة في تلك الضروب فتأمل
والوجود اشرف اه لترتب الكمالات عليه قال لانها اضبط اي اسهل ضبطا لكلاف
الجزئيات ولما كان الملتقي اه اي المنتجة فلذا رتب الضروب بحسب النتائج ولم يرتب
الاشكال بحسبها لعدم لزوم النتيجة يحصل الاختلاف اه موجب العقم عدم الاندراج
والاختلاف اثره الدال عليه والايجاب من حيث العلم وباعتبار هذين الشرطين
يحصل الضروب ستة اه يمكن بيانه بطريق التحصيل فيقال ان صغرى موجبة كلية تنتج
مع الكبريات الاربع وصغرى موجبة جزئية تنتج مع كبرى سالبة او موجبة كلية لا غير
بوجهين اه قيل يمكن اثبات الضروب الستة بطريق سوى الطرق الثلثة بان يقال
حاصل الضروب الثلثة المركبة من الموجبتين اثبات الاصغر والاكبر للاوسط مع كون
احدهما كليا وذلك مع التباين بينهما ويبقى معه احتمال النسبة الاخرى فاللازم قطعا
ايجاب جزئي لجواز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر اما مطلقا او من وجه وحاصل الضروب
المركبة من المختلفين اثبات الاصغر للاوسط وسلب الاكبر عنه مع كون احدهما كليا
وذلك ينفي كون الاخص مطلقا من الاكبر او مساويا له ويبقى معه احتمال باقي
النسب فمع احتمال التباين لا يصدق الايجاب ومع كل احتمال يصدق السلب كونه فاللازم
قطعا هو السلب الجزئي يرجع الى الشكل الاول اه لان اختلاف هذا الشكل للشكل
الاول بسبب كون الاوسط موضوعا في الصغرى وبالعكس يصير صغرى الشكل الاول
لكن الصغرى في الشكل الاول جزئية البتة لعكس الكلية جزئية ولهذا لا ينتج هذا الشكل
الا جزئية وهكذا الضرب الثاني فتأمل لان الضرب الاول اه لان مقدمتيه كليتان
ومقدمتي الضروب المنتجة للايجاب جزئيتان والكلية اخص من الجزئية فيجب التحقق
وهكذا الضرب الثاني وعدم انتاج الاخص مستلزم اه اذ المراد من الانتاج
ما يكون النتيجة لازمة للضرب ومتى كانت النتيجة لازمة للضرب الاعم كانت لازمة
للضرب الاخص اذ الاعم لازم الاخص ولازم الاخص لازم ومتى كان الاعم
منتجا كان الاخص منتجا فلما تبين عدم انتاج الاخص تبين عدم انتاج الاعم
بلا ريب واما كون المركبتين من الموجبتين الكليتين ضربا والمركب من الموجبتين
الجزئية والكلية ضربا اخر فلا يقرا الاعمية والاخصية ولا يقرا اللزوم كما ظن قال
والافتراض

١٢٩

والافتراض اه اي نفرض موضوع الكبرى د فكل د ب وكل د ا فنجعل المقدمة
الاولى صغرى وصغرى القياس كبرى لينتج كل د ج ونجعله صغرى للمقدمة الثانية
هكذا كل د ج وكل د ا لينتج من اول هذا الشكل بعض ج ا وهو المطلوب هكذا في
السادس الا كانت مركبة اه هذا القيد لتعيين وجود الموضوع محققا
او مقدرا يمكن فرضه شيئا معينا اذ المركبة لتركبها من الايجاب والسلب لا بد
فيها من وجود الموضوع ويمكن الاكتفاء عن هذا القيد بكون الصغرى
موجبة فالصغرى والكبرى متحدان في الموضوع وانما وضعت الضروب
هكذا اه وجه التسمية بالاولية وغيرها وما جعل وجهه باعتبار الشرف للاولية
في الانتقال واما تقديم الاول على الثاني فلشرف الايجاب ولذا تقديم الثالث
على الرابع لكون كبراه موجبة ولذا تقديم الخامس على السادس لكون كلا مقدمتيه
موجبة ولظهور هذا لم يتعرض الشارح اما اذا كانت السالبة اه هذا اعم من
الكليتين واستدل بتحقق الاختلاف بينهما لاستلزامه تحقق الاختلاف وعدم الانتاج
في الجزئيتين ايضا لانه متى لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم وضروبه الناتجة اه
الدليل المذكور بالخلف والاسقاط واما بطريق التحصيل فلان الصغرى الموجبة
الكلية مع المحصورات الاربع والصغرى السالبة الكلية مع الموجبتين والصغرى الموجبة
الجزئية مع السالبة الكلية والصغرى السالبة الجزئية مع الموجبة الكلية ولا ينتج
كليا اه ولان عكس النتيجة لا يلزم ان يكون كليا والحال بعكس الترتيب وبعكس
النتيجة يحصل المطلوب كما عرف وجواز كون الصغرى اعم من الكبرى لان الاصغر محمول
في الصغرى يجوز ان يكون اعم من الموضوع والاكبر موضوع في الكبرى يجوز ان يكون
مساويا للمحمول فيجوز ان يكون الاصغر اعم من الاكبر فتفطن مع ان الحق اه هذه
المقدمة مستدركة لحصول التقريب بدونها كما مر اه اي مع عكس النتيجة ويمكن
بيان عدم الانتاج بهذين الضربين الايجاب الكلي بطريق آخر وهو ان يذكر في الضرب
الاول الذي هو اخف الضروب المنتجة للايجاب وهو ان الاكبر اندرج تحت الاوسط
المندرج تحت الاصغر اندراجا كليا اما بالسلب او بالايجاب فيلزم ان يكون كل الاكبر
اصغر او لا شيء من الاكبر اصغر ومطلوب كل الاصغر اكبر لا انه لما بين انعكاس

Copyright © King Saud University